

قانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٣

بالغاء بعض القوانين الخاصة بإنشاء بعض البنوك

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن إنشاء المصرف الاتحادي العربى للتنمية والاستثمار ، وقانون البنك المصرى لتنمية الصادرات الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ، والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى البنك الزراعى المصرى .

(المادة الثانية)

يُعد المصرف الاتحادي العربى للتنمية والاستثمار (بنك الاستثمار العربى) ، والبنك المصرى لتنمية الصادرات من البنوك المرخص لها وفق أحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ، ويُعد البنك الزراعى المصرى من البنوك المملوكة أسهمها بالكامل للدولة وفق أحكام القانون المشار إليه .

ويسرى على البنوك المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة أحكام

قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المشار إليه .

(المادة الثالثة)

تستمر مجالس إدارة تلك البنوك بتشكيلاتها الحالية فى مباشرة مهامها

واختصاصاتها إلى حين انتهاء مدة كل منها .

وتلتزم تلك البنوك بتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ، ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو لممدد أخرى لا تتجاوز في مجموعها سنتين .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ٢٣ أغسطس سنة ٢٠٢٣ م) .

عبد الفتاح السيسي



جمهورية مصر العربية
الأمانة العامة
مطبعة الكوثرية للإعلان والتواصل